

هذا واعلم ان هذا الفرق الذي ذكر بين الاعراب التندرية والمخز انما هو
على اصطلاح المتأخرين وموطن لما فيمن الامتياز واما الاصل منهم
فلا يعرفون بينهما ولذا قال جار الله في المفضل اللام العرب ما اختلف احوه
باختلاف العوامل لفظا وصلا فليتام في هذا الكلام في هذا المقام ويحفظ
فان من نفايس النحو يقال نفي نفي اي يناقض ويرغبه حتى يعلق
اي يثبت من علق الشيء الشيء او التثنية وتعلق به بيان وهذا التركيب
موقوف على تحديد مقدمة وهي ان حتى يحكي عن لغة معان اي على لغة او جسد
الاول للجر نحو اسلمت السمكة اي الموت الواحدة حتى واسها واعلم ان حتى
الجاره يشاركه اي في الانتهاء لانه يفارقه من حيث ان مجرد حتى لا يبد
ان يكون جزءا مما قبلها كما يشارك في الفعل المتوحد حتى يجمع اجزا
ما قبلها شيئا فشيئا على التقصير الى ان ينتهي الى ذلك الجزء بحسب اعتبار المتكلم
الانتهاء اليه ذلك لما يلاحظ الضعف نحو قدم الناس حتى المشاة او
القوة نحو مات الناس حتى آدم هم او الالبياء او كونه حدثا لما قبلها نحو اكلت
السمكة حتى رأسها او شيئا مما لا يجيء ما قبلها كما يشارك في ذلك الجزء في الو
المذكور نحو نمت البارحة حتى الصباح وهذا التخصيص معناه فتح اي على
تقدير يكون حرف جر ان الجور وما ان يكون ما يشي به المذكور قبلها كالرأى
في اكلت السمكة فان الواو ما يشي به السمكة لان الجزء الاخير منها الذي
المذكور قبل حتى عند ذلك الجور وما نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح
شيء يشي الليلة عليه لانه ليس بجزمه شيئا لانه الصباح من اجزاء النهار

بل من

بل هي ملاق معهما زيادة التحقير والبيان وانما اشترط ذلك لانه العرض
الوضي في الفعل المتوحد بحيث ان يقتضيه ما يتعلق الفعل به شيئا فشيئا
عليه وذلك العرض لما يتحقق بذكر آخر جزء من الشيء او ما يلاقه آخره نحو
اختلفت النخلة في ان ما بعدها هي ما بعدها هل يدخل فيما قبلها ام لا فقال
عبد القاهر ان حتى في ان ما بعدها يدخل فيما قبلها فاعلم الراي بضم
الجزء المحمولى اصل وكذا النخ والصباح بذكر النوة محمولى تام من التوهم في
المتأخرين المذكورين وكذا يدخل ما بعدها فيما قبلها عند ابن الحاجب لانه
العلامة وعند النخلة لا يدخل ما بعدها فيما قبلها هكذا قال ابن حتى
وابن نمر الفارابي الا ان الاختلاف لا يستقيم فقول مطلقا قيد الشيء للشيء
بل الوجه ان يقال ان كان المذكور بعد ما عضا للمذكور بما قبلها يدخل
كالرأس مثلا والا فلا يدخل كالصباح وعلا هذا إشارة في كلام البغد
في المقصد وفي كلام ابن الدكاة في الفصوله والتأخر من تلك العلة الثالثة
كونها للعطف نحو جاءني زيد حتى عمرو ورايت زيدا حتى عمرو او مررت بزيد
حتى عمرو والاول ان يمثل بنحو جانبي القوم حتى عمرو لان عطف حتى انما تصح
بشرط ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها كما حقق في موضعه وقد اشار اليه بقوله
ولكن شرطها هي اي حين كونها للعطف مجازة ما بعدها لما قبلها هي مخالفة
سائر الظروف العطف في ايجاب مجازة ما بعدها لما قبلها وانما اشترطوه
لانها موضوعة للقافية والدلالة بالوجه على احد طرفي الشيء اطرافه الاعلى
نحو مات الناس حتى الالباء او طرفه الاذي نحو ماتت قدام الناس حتى الشاة

